لا يصدر عنه الا الواحد وان لا يكون فاعلاً وقابلاً لشيء واحد
والادلة التي ذكرتموها على ذلك مدخولة كما ذكر في موضعه وانت
تعلم بان هذا ينساق الى القول بكونه تعالى فاعلاً موجباً لتلك
الصفات او ايجاده بالاختيار غير متصور فلا محذور فيه من حيث
كونه تخصيصاً للقاعدة العقلية كما توهم لان القاعدة لا تشملها
ولو سلم فالعقل تخصيص القاعدة كما تخصيص الحكم بزيادة الوجود التخصيص
وسائر الصفات الكمالية على الماهيات الا الواجب حيثما تقرر عند
الحكماء وهذا والمص وان لم يصرح بزيادة صفاته لكنه اشار اليه
بقوله متصف بجميع صفات الكمال لانه اراد نفي العينية بناء على ما
قيل منه ان مذهب الحكماء نفي الصفات واثبات غاياتها استدل
القائلون بالزيادة بان النصوص وردت بكونه تعالى عالماً واحداً و
قادراً ونحوها وكون الشيء عالماً معلل بقيام العلم به في الشاهد فكذا
في الغائب وقس عليه سائر الصفات وايضاً العالم من قام به
العلم والقادر من قام به القدرة وهكذا ضعفه ظاهر فان
قياس الغائب على الشاهد قياس فقهي مع الفارق الا ترى ان

القدرة

القدرة قد تزول في الشاهد وقد تزداد وتنقص فيه وليست مؤثرة
عند الاشعري واتباعه فيه وفي الغائب بخلاف ذلك كله وليس
معنى العالم من قام به العلم وان اوهم كلام اهل العربية ذلك
بل معناه ما يعبر بالفارسية بدانا ومرادفاته في اللغات الاخر
وهو اعم من ان يكون بقيام بالعلم اولاً واستدل القائلون
بانها لا هو ولا غيره بان نفي العينية بديهية فلا يحتاج الى دليل اما على
الغيرية فان الشرع والعرف واللغة تشهد بان الصفة والموصوف
ليسا الغيرين وكذا الكل والجزء فان قولك ليس في الدار غير زيد
وليس فيها غير عشرة رجال صحيح مع ان فيها اجزاء زيد وصفاته
واحاد الرجال وانت تعلم ضعفه اذ المراد بهذه الامثلة نفي غير
المنع من نوعه والا لزم عدم كون ثوب زيد والامتعة التي في
الدار غيره ولا قائل به وقد عرف الاشعري الغيرين بانهما موجودان
ان يصح عدم احدهما مع وجود الاخر واعترض عليه بانا اذا فرضنا
جسمين قديمين كانا متغايرين بالضرورة مع انه لا يجوز عدم احدهما
مع وجود الاخر ولذلك غير نقضهم التعريف الى انهما موجودان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)